



Source : AN-NAHAR
Date : 15.2.96
Photo No. : 222

ضد منطق "الساحة" المشاركة، المشاركة، المشاركة

بنابة، نستعود من الشيطان. فأى مقارنة بين وضع بلد عربي والوضع الإسرائيلي تعرض صانعا للوقوع في شرك الخيانة القومية، ولا سيما في ظل هذا "التطبيعي" الذي يحذرنا منه يوميا الفياري على العزة والكرامة. ولكن السبيل لتجنب المقارنة في اسبوع نرى خلاله رجال السياسة في اسرائيل، لنحكم كما في المعارضة، يتوافقون على الاحتكام الى الشعب، وقبل الموعد هذا، فيما نسمع في لبنان كلاما لا تطرب له الاذن لما ينطوي عليه من رغبة تطويع الناخبين او في تأجيل الانتخابات؟ وكيف المرء من مثل هذه اللقطة، عندما يكون الدافع وراء تقديم موعد الانتخابات هناك وتأجيلها هنا، لنا، عينا ضرورة مواجهة استحقاق السلام السوري - الاسرائيلي بافضل مروط؟

لا يمكن استنتاجه من هذه المقارنة لا يتصل بصدقية الديمقراطية في كلا البلدين. فاجراء الانتخابات في اسرائيل في شكل منتظم لا يكفي لتصديق هذه "الديموقراطية الاسرائيلية" الشائعة في الغرب. وكل من يتابع السياسة الإسرائيلية يعرف العيوب العديدة التي تشوب الممارسة الديمقراطية في دولة الصهيونية. لكن هذه العيوب، على اهميتها، لا تطاول مبدأ الاحتكام الى الشعب، اذ لا تلغي عند رجال السياسة في اسرائيل الحاجة الى التقدم امام لبنين للحصول على تفويض منهم، وخصوصا عندما يتناول الامر استحقاقا لهية السلام مع الدول العربية. هذه الحاجة هي تحديدا ما يفترقه رجال الحكم السياسي الحاكم في لبنان.

لبن امام استحقاق مصيري؟ فليكن. وما دخل الناخبين في ذلك؟ اخطر من ذلك، لاننا امام استحقاق مصيري، فليس من الوارد اطلاقاً ان يكون للناخبين في السياسة او تكون للمؤسسات حياة منتظمة.

ان هذا المبدأ ينطلق البحث. تأجيل، تمديد، انتخابات، كله سيان. هكذا في لحظة الاستحقاق الرئاسي. وهكذا يستعدون ليفعلوا امام الاستحقاق الرئاسي. المهم هو "تجميد الوضع" (كذا) بانتظار الآتي. لم ينجح الاقتراح لشي بتحويل لبنان دائرة انتخابية واحدة مع تأهيل للمرشحين على مستوى قه، وبدأت مراسم الدفن لطيه نهائياً في المناسبة، شكراً للرئيس بري)، لنا نسمع، ولو على وتر خفيف، نغمة التمديد.

في كل ذلك، لا اعتبار طبعاً للمؤسسات او لأبسط قواعد السياسة. فلبنان، نسبة الى الذين يحكمونه بالتكليف، مجرد ساحة، وتلك هي المفارقة في. ما الفائدة اذا من مشاريع الاعمار؟ بل ما الفائدة من مساعي التكامل سوريا، طالما ان سوريا ما زالت تعتبر شؤون "الساحة اللبنانية" قابلة له والرد، وخاضعة للتأجيل ريثما تنجلي الصورة؟

لعم هذا النمط من التعامل مع "ساحة"، ثمة موقفان لا ثالث لهما: اما يول بهذه الفرضية، وإن من منظار آخر والاقرار بضرورة التجميد من خلال هب اعتراضى ملتهب، واحجام عن المشاركة سمي تجاوزاً "المقاطعة"، واما معي الى تغليب البلد على الساحة من خلال ما صار يمكن تسميته بلارضة الاصلاحية". في الظاهر، تبدو المقاطعة افعلى، لكنها لا تفضي في غير الا الى تسليم الساحة، بينما المطلوب، وعلى رغم حدود التجربة، هو معي دائماً وابدأ الى مقاومة تفريغ السياسة، هذا التفريغ الذي سمح بلن منطق الساحة.

تفريغ، كما هو معروف، لا يقاوم الا بالملء، اي بالمشاركة، في النقاش القانون الانتخابي اولا وفي الانتخابات ثانياً. انما، ضد التفريغ شعار واحد، لركة، المشاركة، المشاركة.

سمير قصير